

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

مكتبة جامعة القدس

مصادر تمويل المجالس المحلية في محافظتي  
جنين وطولكرم وسبل تطويرها

حسام فلاح حمد إبراهيم

3768A-0-0-0-1

Library		المكتبة
Act No :		رقم المتسلسل:
College :		الكلية:

Ref.

HA  
4235.2

J2

2007

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428هـ/2007م

المكتبة الرئيسية



3768A-0-0-0-1

مصادر تمويل المجالس المحلية في محافظتي جنين وطولكرم وسبل  
تطويرها

إعداد:

حسام فلاح حمد إبراهيم

(فلسطين) جامعة القدس المفتوحة بكالوريوس إدارة وريادة تخصص محاسبة

المشرف الرئيس: الدكتور نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات  
التنمية الريفية المستدامة / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1428هـ / 2007 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
برنامج التنمية الريفيه المستدامة

### إجازة الرسالة

مصادر تمويل المجالس المحلية في محافظتي جنين وطولكرم وسبل تطويرها

اسم الطالب: حسام فلاح حمد إبراهيم  
الرقم الجامعي: 20411623

المشرف: الدكتور نور الدين أبو الرب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2007/ 8 / 4 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم  
وتواقيعهم:

التوقيع: .....  
التوقيع: .....  
التوقيع: .....

- 1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور نور الدين أبو الرب
- 2- ممتحناً داخلياً: الدكتور سمير حزبون
- 3- ممتحناً خارجياً: الدكتور سائد الكوني

القدس - فلسطين

1428هـ / 2007م

## إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

حسام فلاح حمد إبراهيم

التاريخ: 1428 هـ / 2007 م

## الشكر والتقدير

إن الشكر لله أولاً على نعمائه جل وعلى، فهذا حق وفرض، إذ أن شكر الله مدعاة لدوام النعم، وزيادتها، ومن ثم الشكر للناس على إحسانهم وفضل عونهم، وهذا مدعاة للمحبة والتواصل الخير المستحب بين الناس.

لذلك فإنه لا يسعني في مستهل هذه الدراسة، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لأولئك الذين لهم الفضل والمنة علينا في إعداد هذه الدراسة وإنجازها، فلولا مشيئة الله ورعايته، ثم عون هؤلاء ومساعدتهم، لم أتمكن من إنجازها، فكل الشكر والعرفان بالفضل لهم جميعاً وفي مقدمتهم أسرتي العزيزة، والدتي وإخواني وأخواتي وزوجتي وولدي محمد، ثم أخص بالشكر الجزيل كلاً من:

- جامعة القدس بكل العاملين فيها من هيئة تدريس، وهيئة إدارية، وعاملين في مختلف الأقسام والوظائف، فلهم مني كل الشكر والتقدير.
- برنامج التنمية الريفية المستدامة، ولا سيما الأساتذة الأفاضل: د. زياد قنام منسق البرنامج، ود. ثمين هيجاوي، ود. عزام صالح، والأساتذة في لجنة مناقشة مقترح الرسالة، وكل القائمين على هذا البرنامج.
- مشرف الرسالة، الدكتور نور الدين أبو الرب، الشكر دوماً على الجهد الذي قدمه في سبيل إنجاح وإتمام هذه الدراسة من إشرافه عليها منذ فكرتها وحتى إنجازتها.
- لجنة المناقشة، الذين تكرموا مشكورين بقبول مناقشة هذه الدراسة، حيث شرفوني وقوموني بملاحظاتهم وآرائهم، وتفضلوا علىّ بإجازتها.
- لجنة تحكيم الاستبانة الميدانية لهذه الدراسة، وهم: الدكتور حماد حسين، والدكتور طارق الحاج والدكتور صهيب جرار والأساتذ مراد أبو الهيجاء.
- مديريات الحكم المحلي والمجالس المحلية في محافظتي جنين وطوكرم، ولكل العاملين فيها، والقائمين عليها.

وأخيراً إن من ذكرتهم، فلهم الشكر والتقدير راجياً الله عز وجل أن يجزيهم عنا خير الجزاء، وأما من قدم لنا عوناً وغفلنا عن ذكره، فله من الله الأجر والثواب بإذنه تعالى، ثم له مني شديد الأسف وخالص الاعتذار.

حسام فلاح حمد إبراهيم

2007/8/4م

## التعريفات

أيما وردت التعريفات الواردة أدناه، في أي فصل أو جزء من الدراسة، فإنها تدل على المعاني والمفاهيم التي تقابلها في الشرح.

المجالس : الهيئات المحلية أو البلديات أو المجالس القروية أو اللجان المحلية للمشاريع، والتي تم تشكيلها من قبل السلطة الوطنية وتشرف عليها وزارة الحكم المحلي في فلسطين ( فلسطين، قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997 ).

الحكم المحلي : توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية وهو يعتبر أسلوب في التنظيم الدستوري للدولة، ( جامعة القدس المفتوحة، 1996 - ب ).

المركزية الإدارية : تعني تركيز وتجميع مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة في يد الحكومة المركزية في العاصمة وممثليها في الأقاليم دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة، ( فهمي، 1999 ).

اللامركزية الإدارية : هي اعتراف القانون بالشخصية المعنوية محددة من الدولة تتمثل في المحافظات والمدن والقرى والبلديات، مع قدرة هذه الوحدات على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ( شطناوي، 1993 ).

اللامركزية الإدارية : تعني منح الشخصية الاعتبارية لمرافق عام أو عدد محدد من المرافق العامة بقصد تمكينها من أن تدير شؤونها بنفسها بالاستقلال عن السلطة الإدارية التي تتبعها أصلاً، ( عبدا الله، 1991 ).

مصادر التمويل : هي كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى المجالس المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المجالس المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة، ( عبد الحميد، 2001 ).

- البلدية
- : مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تُحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام قانون البلديات، (الشيخلي، 1983).
- المجلس المحلي
- : مجموعة من الأفراد في المجتمع المحلي يتم انتخابهم أو تعيينهم للقيام بالأشراف وتوجيه السياسة العامة للمنطقة المحلية لا سيما توفير الخدمات وتطوير وتحسين المنطقة المحلية، ( جامعة القدس المفتوحة، 1996- ب ).
- الجهات المانحة
- : كل المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المالية لمجالس المحلية في محافظتي جنين وطولكرم، ما عدا المؤسسات العربية والإسلامية، ( الباحث ).

## الملخص

أجريت الدراسة على كافة البلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع الواقعة في محافظتي جنين وطولكرم، وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل وزارة الحكم المحلي وحتى العام 2007، وقد تم تنفيذ الدراسة وإنجازها في ثلاثة فصول دراسية تمتد من ( شباط 2006 - حزيران 2007 ).

بحثت الدراسة الواقع الحالي لمصادر تمويل المجالس المحلية وذلك بناءً على مجموعة من الأسئلة تم طرحها حول مصادر التمويل المتاحة والتي يكتنفها الغموض والندرة في حين أن الاختصاصات كبيرة وواسعة، حيث تناولت الدراسة مصادر التمويل المتاحة الذاتية والخارجية للمجالس المحلية ودرجة الاعتماد عليها في تمويل المشاريع، والسياسات المتبعة في إدارتها واستخدامها، والشروط الواجب توفرها للحصول عليها، وبالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه المجالس المحلية من أجل تطوير مصادر التمويل في المرحلة المقبلة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على المصادر الأولية المؤلفة من الاستبانة الميدانية التي وزعت على كامل المجتمع الدراسي، وكذلك تم الاعتماد على المقابلة للعديد من المدراء والمحاسبين في المجالس المحلية ومديريات الحكم المحلي في المحافظتين، واعتمد الباحث على المصادر الثانوية من السجلات والمعلومات المتوفرة في المجالس المحلية، كما اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات السابقة والأدبيات والأبحاث والتقارير المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات حول هيكل مصادر التمويل في المجالس المحلية، حيث تبين أن هناك توفر في الأنشطة يجب على المجالس المحلية العمل على تحقيقها وخاصةً في البلديات والمجالس القروية الكبيرة الحجم، مثل الأسواق التجارية والمناطق الحرفية ومواقف المركبات والصرف الصحي والمشاريع الترفيهية والتعليمية، وأن المجالس المحلية تقوم بتنفيذ مشاريع تعود اختصاصاتها إلى وزارات أخرى مثل المدارس والصحة بينما تعود إيرادات هذه المشاريع إلى تلك الوزارات، كما أن هناك العديد من المعوقات تواجه المجالس المحلية وخاصةً عدم توفر الدراسات والمقترحات لمشاريع مدرة للدخل، وعدم توفر البنية التحتية في المنطقة، كما أن هناك تدني لمستوى الاستثمار في المشاريع التي تنفذها المجالس المحلية من قبل القطاع

الخاص، وغياب القانون والسلطة الرسمية أدى إلى عدم قدرة المجالس المحلية على المطالبة بدفع المستحقات من المواطنين أو القيام بفصل الخدمة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات والتي من أهمها؛ التعاون المتبادل فيما بينها لتنفيذ مشاريع مشتركة قد تساعد على إقامة مشاريع لزيادة إيراداتها، ونقل جزء من اختصاصاتها إلى وزارات أخرى لا سيما وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، واستغلال التمويل الدولي لأي مشروع يعود بالدخل على المجلس المحلي، وحل مشكلة تراكم المستحقات على المواطنين بالعمل على تركيب عدادات الدفع المسبق للمشاركين، وأن تعمل وزارة الحكم المحلي على إصدار تشريعات لإعادة صياغة الرسوم والضرائب المتعلقة بالمجالس المحلية بحيث تتناسب مع الكلفة التقديرية للخدمات ودخل المواطنين ومستواهم المعيشي، كما يتوجب على وزارة الحكم المحلي توجيه المجالس المحلية للقيام بالوظائف التي يحددها القانون وخاصةً في المادة (15) حتى تصل خدماتها كل المناطق التي تشرف عليها، والعمل على تحفيز القطاع الخاص كي يشارك في عملية الاستثمار في المشاريع التي تنفذها المجالس المحلية.

ومن التوصيات أيضاً أن تقوم وزارة المالية بتحويل جباية ضريبة الأملاك ورخص المهن إلى وزارة الحكم المحلي والاتفاق بين الوزارتين بشأن ضريبة المحروقات ومخالفات السير ورسوم النقل على الطرق والتي هي من صلاحيات وزارة المالية، كما أن على وزارة المالية أن تقوم بإعفاء المشاريع التي تنفذها المجالس المحلية من ضريبة القيمة المضافة أسوةً بالمشاريع التي تنفذها المؤسسات والدول المانحة.

# The Local councils Financials Resources and Developing both Jenin and Tulkarm District

## Abstract

This research was conducted on all the municipalities, the village councils, and the project committees located in Jenin and Tulkarm districts, the research included the period from the establishment of the Palestinian National Authority, and the formation of the Ministry of Local Govern until 2007, the research was executed and accomplished I three semesters started in February 2006 and ended in June 2007 .

The research studied the current situation of the financing resources of the local councils upon a group of questions initiated about the available financing resources which are ambiguous and rare while the specializations are big and large, the research discussed the internal and external financial resources available for the local councils, and the degree of dependence on them in financing the projects, and the policies followed I administrating and using them, and the conditions which are necessary to be provided, in addition to specifying the obstacles that face the local councils in order to develop the financing resources I the next stage.

The research depended on the descriptive method, the researcher depended on the basic resources consisted of the field questionnaire which was distributed on all the research community, and he also depended on the interview of many of the managers and accountants in the local councils and in the directorates of local govern in the two districts, the researcher depended on secondary resources such as registrations and information available in the local councils, and the research depended on many previous literatures such as researches, studies, and different reports related to the subject of this study .

The research concluded many results; it appeared that there are many activities, which the local councils have to accomplish especially in the municipalities and the big village councils, such as commercial markets, occupational zones, vehicles parks, drainage, and entertainment and educational projects. It also appeared that the local councils execute projects, which are within the specialization of other ministries such as schools and health, while the revenues of these projects are sent to those ministries.

And it appeared that there are many obstacles face the local councils especially the unavailability of the studies and the proposals of income- bringing projects, and the unavailability of infrastructure in the region. There is also a low level of investment in projects executed by the local councils by the private sector, and there is an absence of flaw and formal authority which lead to the inability of the local councils to ask the citizens to pay the costs of services or to cut the service as a result of the economical and the political circumstances.

The researcher put a group of suggestions the important of which is the alternative cooperation between the local councils to execute common projects by, utilizing the international financing in any project that brings income for the local councils, Transforming a part of their specializations to other ministries such as the ministry of education and the ministry of health, Solving the problem of the accumulation of the citizens deserves by working on installing pre-payment counters for the participants, The

ministry of local govern should work on issuing legislations to reformulate the fees ad the taxes related to the local councils to suit the estimated cost of services and the income and living level of the citizens, and to direct the local councils to do the functions specified by law especially in article(15) in order to give their services to all the regions supervised by them , Motivating the private sector to participate in the process of investment in the projects executed by the local councils.

The research recommended that the ministry of finance should transfer the collecting of possessions tax and occupation license to the ministry of local govern and make an agreement between the two ministries regarding the fuels tax, the road dissents, and the fees of transportation, which are within the responsibilities of the ministry of finance. In addition, the ministry of finance should exempt the projects executed by the village councils from the value added tax as well as the projects of the donator foundations and countries.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

#### 1.1 المقدمة

تعتبر مؤسسات الحكم المحلي ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، وتقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطل مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحتها في أداء دورها السياسي و القيام بمهامها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة، لا على نوعية و حيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع وقدراته وإمكانياته التنموية، ( محيو، 1986 ).

وأن لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في عملية التنمية إذا ما ترك لها المجال لتنفيذ مشاريع تنموية تساهم في رفع قدراتها الإدارية والفنية، ومع أن بعض المجالس المحلية قد قامت بدور في عملية التنمية، إلا أنه من المفترض أن يكون دورها أكبر إذا ما توفرت الظروف الاقتصادية والقانونية والسلطة التي تنفذ قرارات القضاء، كون هذه الأمور تؤثر بشكل سلبي على تنمية الموارد فيها، وتسهم أيضاً في إضعاف الدور التنموي للمجالس المحلية، ( عجام وسعود، 2004 ).

وإن المنطق وراء الدفع نحو اللامركزية إنما يرمي إلى رفع المستوى المعيشي عن طريق تخصيص الإمكانيات المالية حسب الأولويات في المناطق، وتخفيض مستويات البيروقراطيات الحكومية بأدوات أفضل، وكذلك المنطق المتعلق بالعائدات والديمومة حيث يتحمس المواطنون لدفع الضرائب عندما يكون مردود خدماتي لما يدفعونه وهذا يخلق ديمومة في العطاء والبناء والتقدم، (بكدار، 2004).

ويقتضي الوضع العام أن يكون للمجالس المحلية دوراً كبيراً في تنمية المجتمعات المحلية، إلا أن هذه المهمة تتطلب تكثيف جهود المجتمع بكل مكوناته وفئاته وشرائحه، لوضع أهداف محددة وفق رؤية تنموية شاملة، تتناول الأسس والأوضاع والقيم والمعتقدات التي تسود النظام الإداري، وتتوافق مع طبيعة المجتمع بخصوصياته وخلفياته وجذوره التاريخية والحضارية والثقافية والاجتماعية، وتتوافق أيضاً مع طموحاته وتطلعاته المستقبلية، ( عبد العاطي، 2004 )، وهذا رهن بتوافر الإرادة السياسية الحقيقية الواعية والملتزمة، التي توفر وتضمن التأييد الواعي والهادف لتطوير دور هيئات الحكم المحلي وفق أسس اللامركزية والتنمية الديمقراطية، ( حمدي، 1973 ).

وبما أن الحكومة المركزية تستطيع تدبير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الهيئات المحلية في صورة اعتمادات ومخصصات في موازنة وزارة الحكم المحلي، غير أن هذا الأسلوب يحد من حريتها واستقلالها، ويحول دون تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تقرر لنظام الحكم المحلي تحقيقها، ( عمرو، 2004 )، فليس المهم في تقرير الأموال هو ضمان الاستقلال المحلي لنظام الحكم المحلي فحسب، بل إن تقرير الأموال يساهم من الناحية السياسية في تقوية الشعور بالمسؤولية السياسية وتعميق الديمقراطية المحلية، من خلال تأكيد المسؤولية المالية للقيادات المحلية المنتخبة للتصرف بأموال الهيئة دون إشراف، ويجعلهم يشددون الرقابة على التصرفات المالية لارتباطها بالتمثيل المحلي والمشاركة الإيجابية في الانتخابات المحلية والتنمية المحلية لمجتمعاتهم، كما أنه يؤدي من الناحية الاجتماعية إلى تدعيم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي ويوفر الأساس السليم للتنمية المحلية من خلال مساهمتهم في تمويل المشاريع المحلية، ( الشخلي، 1983 ).

إن معظم الدول النامية تعاني من تعقيد في النظام المالي فيما يتعلق بتوزيع المصروفات والإيرادات بين المستويات الإدارية المختلفة في الدولة، وإن كان هناك اتجاه في الوقت الحاضر لتغيير هذه المعادلة وإيجاد أنظمة فعالة، فلا شك أن اللامركزية لا معنى لها بدون نظام مالي يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات الإدارية المختلفة، ولذلك فإنه من الضرورة دراسة الطرق الكفيلة لزيادة إيرادات مؤسسات الحكم المحلي بشكل مستقل، وتطوير أنظمة مالية للمؤسسات تمكنها من إدارة شئونها المالية بشكل مستمر، ( الطويل، 2002 )

فعندما تم إنشاء وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في أيار من العام 1994، وتسلمت صلاحياتها من الاحتلال الإسرائيلي في العام 1995، (وزارة الحكم المحلي، 2003)، واجهت وزارة الحكم

المحلي الفلسطينية واقعاً صعباً تمثل في العديد من المعوقات وخاصةً وجود مجالس بلدية وقروية معينة كانت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو منتخبه منذ انتخابات أجريت في عام 1976، ( الجرباوي، 1996 )، ومنها ما توقف عن العمل منذ العام 1987 بسبب ممارسات الاحتلال وما يسمى في تلك الفترة بالإدارة المدنية التي كانت تشرف على عمل المجالس المحلية في حينها، (Saleh، 1987).

كما أن غالبية الهيئات المحلية لا يوجد فيها مخططات هيكلية للمدن والقرى، حيث أن سلطات الاحتلال كانت رغبتها بعدم توسيعها لصالح بناء المستوطنات، (عمر، 2004)، كما عمدت سلطات الاحتلال إلى غياب الموازنات المالية التي كان من المفروض تخصيصها للهيئات المحلية لتمكينها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها، مما أضعف قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات من ناحية، (عبد العاطي، 2004)، وبالإضافة لذلك غياب قانون ونظام فلسطيني ينظم عمل الهيئات المحلية، فقد كان المحلل ينتقي ما يلائمه من القوانين التي كانت سائدة في الفترات الأردنية والبريطانية والعثمانية ويلجأ إلى الأوامر العسكرية لتمرير مخططاته عبر الهيئات المحلية التي وضعها لخدمته فقط.

في ظل هذه الظروف أنشأت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وألقي على عاتقها مهمة النهوض بالهيئات المحلية الفلسطينية، وإعادة بنائها وتطويرها لتمكينها من تقديم خدمات أفضل للمواطن الفلسطيني، ومع بداية عام 1997 استطاعت وزارة الحكم المحلي التوصل إلى إقرار قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لعام 1997، ومن ثم سعت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية جاهدة لتأمين الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشاريع لتطوير الخدمات وصيانة الموجود منها، حيث نجحت الوزارة بمساعدة الوزارات الأخرى في تأمين بعض الاحتياجات التطويرية فيما يتعلق ببناء المدارس والعيادات الصحية، وتعبيد الطرق الداخلية، وبناء شبكات مياه وكهرباء، (وزارة الحكم المحلي، 2003).

وإن الفترة الممتدة بين 1994-2000 تميزت بجهد حثيث لتجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية للهيئات المحلية الفلسطينية، وقد تم تجنيد بعض الأموال لتنفيذ بعض المشاريع الضرورية ولم يكن بالإمكان تجنيد كافة الأموال اللازمة لتنفيذ كافة المشاريع وذلك، إن الاحتياجات ضخمة وكبيرة قياساً مع متطلبات الواقع المدمر الذي تعاني منه الخدمات الأساسية التي تقدمها الهيئات المحلية والثاني قلة وشح المصادر المالية المتوفرة، (وزارة الحكم المحلي، 2003).

وبعد قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية أتم وضع المجالس المحلية بدمار شامل للمرافق العامة والبنية التحتية في جميع المناطق، كما تم تجفيف مصادر الدعم المالي للمجالس المحلية والتي أصبحت تعاني من عدم القدرة على تقديم الخدمات أو دفع رواتب العاملين فيها، ( جامعة بير زيت، 2002 )، حيث انخفضت العوائد المالية بشكل ملحوظ بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بفعل إعادة احتلال للأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وفي دراسة للبنك الدولي ذكرت أن المجالس المحلية خسرت في السنة الأولى من الانتفاضة ما نسبته 30% من إيراداتها المالية، وهذا يرجع إلى انخفاض نسبة العوائد من المصادر الرئيسية، كالضرائب والرسوم وأثمان الخدمات كالكهرباء والمياه، ( بكدار، 2004 ).

ومن أجل التسهيل على الهيئات المحلية في مواجهة الحصار بعد قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000، أعطت وزارة الحكم المحلي هامشا للهيئات المحلية للاتصال بالدول المانحة، لتجنيد الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشاريعها الضرورية في كثير من الأمور، (مدير دائرة المشاريع، كانون أول 2006، اتصال شخصي).

وعلى الرغم من حصول المجالس المحلية على العديد من المشاريع، إلا أن هذه المشاريع لا تنهض بالواقع الاقتصادي والتنموي للمجتمع المحلي، كما أنها لا توفر فرص عمل ثابتة ودائمة، بل إن مشاريع الحد من البطالة التي تنفذها تلك الجهات المانحة، غالباً ما تكون برامج تشغيل مؤقتة ولا تضمن استمرار لقمة العيش بشكل مستديم ومستقر، بالإضافة إلى ذلك ارتبطت هذه المساعدات والمنح بظروف سياسية أو حسب أولويات وشروط هذه الدول، ( نخلة، 2004 ) وكل ذلك من منطلق قاعدة اللامركزية في الإدارة والحكم، مما يؤدي إلى ترسيخ سياسة ومفهوم العولمة الاقتصادية لشعار واقتصاد السلام الذي أطلقته الدول والجهات المانحة بعد اتفاقية أوسلو 1993، وإن جوهر هذا الشعار هو السيطرة الإسرائيلية وجعلها مركز العولمة الاقتصادية التي تدور حولها دول الشرق الأوسط، ( النقيب، 2001 ).

ولذلك فإن المتفحص لواقع قطاع البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة يرى مدى الحاجة الماسة لتطوير وصيانة هذا القطاع، وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والنفائيات الصلبة والصرف الصحي، وأما ما يتعلق بخدمات الطرق الداخلية فإنها بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل وصيانة، كما أن المجتمع المحلي بحاجة ماسة إلى ما لا يقل عن 5000 غرفة تدريس، وقد تم خلال السنوات الماضية إنشاء وتنشيط ما لا يقل عن 4 آلاف غرفة، (وزارة الحكم المحلي، 2003).